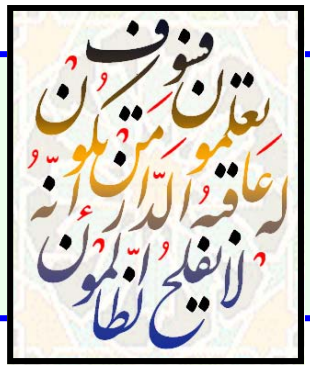

Voice of Bahrain

BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 280 مايو2006، ربيع الثاني- جمادى الأول 1427

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

المعارضة تشمر عن سواعدها في معركة الوجود ضد الاستبداد

بعد خمسة اعوام على المشروع السياسي الذي فرضته العائلة الخليفية على شعب البحرين، مدعوما بمشروع التغيير السكاني الذي هو الأخطر منذ الاحتلال الخليفي للبلاد، اصبحت الحقائق اكثر وضوحا في اذهان المواطنين، ولم يعد الحديث (الا في حالات محدودة) يدور حول هذه الحقائق، بقدر ما يتطرق لكيفية الخروج من الشرنقة التي وجد ابناء البحرين انفسهم فيها. وكيفية الخروج هو العنوان الاوسع للجدل المتواصل في الساحة البحرانية. وهناك طرحان اساسيان في هذا الجانب: اولهما يرى مسايرة الظلم الخليفي وذلك بالاذعان لاطروحاته على امل ان يؤدي ذلك الى تحجيم الاضرار. ويتضمن هذا الاتجاه الرضوخ للدستور الخليفي والتخلي عن المطالبة بالتعاقد السياسي بين العائلة الخليفية المحتلة وشعب البحرين، وتطويع الجمعيات للعمل ضمن قانون الجمعيات الهادف لتأميم نشاط كافة الفعاليات الشعبية، والاقرار عمليا بنتائج تغيير التركيبة السكانية، والقبول بالدوائر الانتخابية التي افرزت مجالس بلدية تكرس هذا التغيير، والتسابق لكسب بعض مقاعد مجلس الشورى (الذي ينتخب انصف اعضائه)، والقبول بنظام "المكرمات" وذلك بالمخاطبة المتواصلة ل "جلالة الملك" بدلا من القانون. اما الطرح الآخر فيرى استمرار المعارضة وتوسيع اطرها وفتح آفاق عملها واهدافها حتى لا تستثني التغيير الشامل، اي التخلص من عقلية الاحتلال الخليفي كهدف استراتيجي. هذا الطرح بدأ يمثل العقبة الخطيرة امام عقلية الاحتلال التي ترفض الاعتراف بوجود شعب سابق على وجود العائلة الخليفية، ويرفض الاستسلام لمنطق الاحتلال وعقليته، ويصر على حقه في تحديد المصير.

الطرح الاول ينطلق على اسس عديدة. منها تعمق الشعور بعدم امكان التغيير المنشود، ولذلك فالافضل العمل ضمن الاطر الخليفية وعدم الخروج عليها. ويطرح اسبابا خيالية لذلك تستبطن شعورا بالتعب السياسي والهزيمة النفسية لدى المنظرين لذلك الاتجاه، فيطرح الدعم الامريكي والبريطاني للنظام الخليفي من بين معوقات التغيير، بالاضافة الى امكانات الدولة التي تستحوذ عليها العائلة الخليفية، وصعوبة مواجهتها. ومن بين الاسباب التي يقدمها اصحاب هذا الاتجاه ان المواطنين يعيشون حالة معيشية صعبة وان العمل ضمن الاطر الخليفية سوف يوفر فرصا لتحسين هذه الاوضاع،

الطرح الآخر، فيقوم على بعدين اساسيين: مبدئي وعملي. فهو ينطلق على اساس وجوب مقارعة الظلم، وعدم جواز مسايرته، وان اضعف الايمان مقاومته بالقلب، اي مقاطعته وعدم مسايرته. هذا الطرح لا يرفض مبدأ الهدنة مع النظام الظالم، كما فعل الامام الحسن بن علي عليه السلام مع معاوية، بل يؤمن بؤمن بها، ولكنه يؤكد ان الهدنة تتكون من طرفين يعترفان ببعضهما ويجلسان معا للاتفاق على شروط الهدنة، ويعتبر ان ذلك امر غير قائم في الوضع البحريني، وان القبول باملاءات النظام، بدون قيد او شرط، ليس هدنة بل استسلام، وهو أمر مرفوض تماما. اما المطالبة بتحسين اوضاع الناس فلا تتحقق بمسايرة الظالمين، بل بمواجهتهم ومقارعتهم بأساليب سلمية، وتفعيل مقاومتهم باساليب مدنية، وذلك بعصيان اوامرهم والتكبر عليهم واهانتهم، فهم ظلمة مستبدون لا يستحقون التقدير او الاحترام. وتجربة الاعوام الاربعة الماضية اكدت عدم امكان التأثير الجوهري على عقلية الاحتلال لدى العائلة الخليفية، وان المجالس الصورية التي فرضها الشيخ حمد على البلاد اثبتت عدم قدرتها على القيام احداث اي اصلاح في الوضع الداخلي، الا وفق الارادة الخليفية. فالمجالس البلدية لم تستطع منع ا ستلاب الاراضي ونهب السواحل، وهي المسألة المهمة. اما اصلاح شارع هنا وآخر هناك، فهو امر يتحقق بشكل تلقائي ولا يستحق الزج بأفضل العناصر وتذويبها في النظام. ويقول اصحاب هذا الطرح ايضا ان التجربة الماضية اثبتت ان النظام الخليفي محرقة، وان اغلب من دخله لم يستطع احداث اي تغيير، بل تغير هو شخصيا، بعد ان ارتبطت المصالح

التتمة صفحة (8)

* واصلت لجنة اهالي المعتقلين فعالياتها للمطالبة بالافراج الفوري عن معتقلي حادثة المطار ، وما ضم إليهم من معتقلي حادثة مجمع الدانة وحوادث المواجهات في القرى وتأتي الفعاليات الشعبية للاصرار على المطالبة بالافراج عن ابناءهم ، وقد اقامت مسيرات واعتصامات تركزت في المنامة العاصمة ، وكانت تحمل الشعارات وصور المعتقلين ومحملة المسؤولية الشيخ حمد ورئيس الوزراء سلامة أبناءهم ، وقد قامت اللجنة بالاجتماع مع ممثل هيومن رايتس ووج جوستورك الذي هو في زيارة للبحرين للمشاركة في ورشة العدالة الانتقالية .

* تلقى كل من الأستاذ حسن المشيمع والدكتور جليل السنكيس تهديدا عبر شخصية رمزية معروفة من جهات عليا بالاعتقال بسبب تزايد نشاطهم ، خصوصا بعد أن دشنت حركة حق العريضة المرفوعة للامين العام للامم المتحدة المطالبة بكتابة دستور يكتبه الشعب بيده ، وتعكس هذه الحالة عقلية النظام الخليفي الذي مازال يمارس الترهيب في سبيل كسر روح الصمود عند الأستاذ حسن وهو يواجه المشروع التخريبي وسياسات النظام التضليلية .

* كشفت حادثة غرق بانوش الدانة الذي راح ضحيته أكثر من 58 ضحية من جنسيات أجنبية بريطانية وهندية وباكستانية وغيرها ، حقيقة الفساد الذي في مؤسسات الدولة ، وكيفية بناء المشاريع التي لا تراعي حماية الأنسان وروحه بقدر ما هي وراء الربح وجني الأموال . كما أن الحادثة كشفت أن حكومة خليفة بن سلمان لم تستطع أن تلبي نداءات الإستغاثة من غرق البانوش وسرعة الإنقاذ والجهوزية للكوارث !

* تحت رعاية كل من مركز البحرين لحقوق الانسان واللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب وجمعية الحريات ودعم الديمقراطية وجمعية الشباب البحريني لحقوق الانسان ورشة العدالة الانتقالية في البحرين" وقد شارك في الحلقة الحوارية جو ستورك من منظمة هيومان رايتس ووتش الامريكية وهاني مجلي من المركز الدولي للعدالة الانتقالية وادريس اليازمي من الفدرالية الدولية وهو عضو في لجنة الإنصاف والمصالحة بدولة المغرب.وحضر أيضاً العديد من الشخصيات الوطنية والسياسية والحقوقية المهتمة بملف الضحايا والذين تعرضوا لانتهاكات حقوق الانسان, ومندوبون من وزارة الخارجية ووزارة العمل ووزارة الشئون الاجتماعية وتحدث عبدالغني الخنجر العضو في اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب تناول أهم الفعاليات التي قامت بها اللجنة منذ تأسيسها حتى الآن وما تمكنت من انجازها بعد جمع اكثر من 33 ألف توقيع على العريضة المطالبة بحل ملف الضحايا والشهداء. هاني مجلي من المركز الدولي للعدالة الانتقالية قال بأن هناك دور مهم للدولة في مرحلة العدالة الانتقالية مع احترام المعايير الدولية لحقوق الانسان.بعده عرض ادريس اليازمي التجربة المغربية وكيفية الاستفادة منها, وبأن العدالة الانتقالية لا تتحقق إلا بشرط رئيسي بوجود إرادة حقيقية من القيادة السياسية, وبرد الاعتبار العلني للضحايا واعتراف الدولة بمسئوليتها في الانتهاكات

هل يفقد الملك صوابه

بقلم : عباس ميرزا المرشد

لم تكن الشخصية التي حملت نبأ أو سربت بالدقة نية الحكومة في اعتقال ناشطين سياسيين، شخصية عادية حتى يمكن القول بأن أخبارها غير دقيقة و لاتحمل شيئا من الواقعية ليدلي مسؤول أمني بعدم درايته لمثل هذه الرسالة ، بل على العكس من ذلك فهي شخصية معروفة و لها نفوذها عند أروقة الحكم ورغم طابعها الوطني فقد قبلت أن تنقل الانذار الأخير لحسن مشميع وعبد الجليل سنكيس وتحذيرهما من اعتقال سياسي مقبل.
نقل هذه الرسالة يأتي على خليفة تحرك جديد تأمل حركة " حق " القيام به وهو التقدم بالعريضة الشعبية الثالثة إلى الأمم المتحدة ومطالبتها بالضغط على نظام الحكم في البحرين لتسوية الأزمة الدستورية العالقة منذ أكثر من 35 سنة . وكانت حركة حق قد نشطت في الفترة الماضية من أجل جمع مائة ألف توقيع (ما يقارب ثلث عدد المواطنين) على عريضة شعبية ترفع للأمين العام للأمم المتحدة تؤكد فيها على مطلب الدستور العقدي بدلا من دستور المنحة غير العقدي الصادر بأمر ملكي عام 2002.

الدور الذي قامت به تلك الشخصية إضافة إلى مضمون الرسالة نفسها أثار العديد من علامات الاستغراب والتهجن، ومحاولة التعرف على اليد الخفية والجهات المنزعجة من تحركات حركة " حق " وعلى إثر ذلك أصدرت حركة حق بيانا تناولت فيها سيرة الأجهزة الأمنية وأذرعها من المخابرات في ممارسة الابتزاز السياسي والتهديد وأساليب الإرهاب ضد الناشطين حسب تعبير البيان في حين امتنعت وزارة الداخلية والإدارة النيابة العامة عن التعليق ونفت أن يكون له علما بذلك .

عمليا فقد اعتاد نظام الحكم في البحرين على اتباع مثل هذه السياسات لإرهاب وملاحقة كثير من الناشطين السياسين سواء في مرحلة أمن الدولة (1974-2001) أو في مرحلة الانتفاضة الدستورية (1994-2002) وحتى في مرحلة ما سمي بالاصلاح الديمقراطي (2001-) فهذه المراحل باختلاف شدتها وتباين استحقاقاتها لم تجبر الحكومة على تغير أدواتها في ملاحقة ومتابعة من تعتبرهم مزعجين وغير جديرين بالوطنية الكافية .
وهذا يؤكد مقولة أن نظام الحكم في البحرين يعمل وفق ركيزة بوليسة واسعة النطاق تبدأ من الجسم المؤسساتي حيث تدار الدولة بأكثر من خمسة أجهزة أمنية ينتمي إليها أكثر من ثلاثين ألفا وتنتهي بالوظيفة السياسية التي تؤديها مثل هذه الشبكات .
الأجهزة البوليسة تحلم بإيجاد مجتمع منضبط وتحلم بتكوين طائفة متجانسة خالصة نقية غير مزعجة وهما بتعبير فوكو اسلوبان في ممارسة السلطة على الناس والتحكم في علاقاتهم وفك تركيباتهم الخطيرة على جسد الملك وشمولية حكمه على أوسع نطاق كما يتضح من بنود دستور 2002 ، فمن اجل تحريك هذا الحلم، وتحريك حزمة القوانين المضاغة برغبة التحكم والمراقبة فإنهم يضعون أنفسهم في منائ عن الخلل أو الخطأ، فتتولد آليا عبودية حقة من علاقة وهمية لتحقيق مزيد من السلطة .
هذه السلطة لكي تمارس نفسها يجب أن توفر لنفسها أداة الإشراف الدائم الدقيق الشامل الكلي الحضور وتوفر أدوات تجعل كل شيء تحت مجال الرؤية والمراقبة شرط أن تجعل من نفسها وذاتها غير مرئية أيضا لتكون مفاعليها أثبت وأعمق . فرغم أن هذه الأجهزة تعمل بشكل دائم ضمن قواعد المجتمع وصولا إلى أصغر حبة فيه كما في المؤسسات الرسمية و المراكز الأمنية المكشوفة . فهي تعمل وبشكل أكثر كثافة خارج نطاق هذه الأشكال، فتعمد إلى صنع شبكة وسيطة يتولى تشغليها مجموعة من ذو المهمات القذرة لتوفير قوة وتفوقا فوق قوة المجالات المرئية والمملوسة . وفوق ذلك تصبح اكثر مقاومة للإصلاح يصعب تناولها في جداول المفاوضات السياسية .
فخطاب وزارة الداخلية حسب ما صرح به الوزير في إحدى لقاءاته مع صحيفة محلية " الايام" يتعمد على مثل هذه الاسترتيجيات حيث قال الوزير " ان وزارة الداخلية تحميحرية التعبير وتميل الى دعم الخطاب العقلانيالمعتدل وتوفير المنابر المتعددة لهذا الخطاب عبر ممارسة حرية التعبير كيلاينفرد الخطاب المتطرف بالسيطرة على عقول الناشئة" هذه الوظيفة الرقابية لا يمكن فصلها عن السلوكيات الممارسة من قبل التابعين لهذا الجهاز لذا فإن الوزارة " لا تقوم بالقبض العشوائي،وان منيقبض عليه لابد انيكون مرتكبا لهذه الاعمال المؤثمة قانونا "
لكنه لا يتكلم عن رجال المهات القذرة التابعين لأجهزة وزارة الداخلية ولا يتكلم عن طبيعة أدوار عصابات المرتزقة والدور التخريبي الذي تقوم به بين فترة وأخرى .

ستكون الصورة واضحة جدا ومختلفة في مسارتها لو أن مجموعة من الأفراد بعثوا ولو على سبيل المزحة برسالة تهديد لإحدى شخصيات النظام المعروفة وليكن السيد الظهراني رئيس مجلس النواب مثلا ، من المؤكد أن المعلومات واجهزة الأمن ستكشف عن هذه الخلية الإرهابية وعن رقم حذاء المتصل وسنة صنعه وعلى أي باخرة صدر للبحرين . ولكن الامر يتعلق بشخصيات سياسية معارضة أقل ما يمكن وصفها بأنها مزعجة للنظام فالأمر لا يخص وزارة الداخلية لأنهم وفق ترسمية الأجهزة الامنية يقعون في برج الملاحظة ومطلوب حجزهم ونفيهم من المجتمع .
ليس من المؤكد أن يتم اعتقال المشيمع أو سنكيس في الفترة المقبلة لارتفاع كلفة مثل هذا الاعتقال حاليا لكن تبقى الممارسات القذرة وأساليب ممارسة سلطة الأجهزة الأمنية محل نقد ورفض تحتاج معه الدولة إلى وضع حد لمثل هذه الإكراهات والتعسف ليس من منطق الحد منها وإنما المطالبة بإلغاء وجودها نهائيا من جسم الدولة .

حركة حق
شرعية الحق لا شرعية القانون

العدالة الإنتقالية في البحرين- اشتراطتها ومبادؤها

قدمت حركة حق رؤيتها للعدالة الإنتقالية في البحرين في ورشة العمل التي أقمها مركز حقوق الانسان واللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب وخبراء من الخارج
وقد جاءت الرؤية بعد تعريف مفهوم العدالة الانتقالية ، حددت الضحايا وهم الشهداء ، الضحايا الذي تجرعوا المعاناه المباشرة او الغير مباشرة ، والمبعدين والمهجرين ، والمحرمين من الجنسية ، والمتضررين أجهزة الأمن من مصادره أملاكهم

وترى الحركة أن العدالة الإنتقالية مهمة لإنها ترسيخ ثقافة الديمقراطية والتذكير بمعاناة الضحايا والتأهيل وطي ملف المعاناة والردع المستقبلي والتكريس العملي لإحترام وصيانة حقوق الإنسان وتقدير قيمها، بل وتعميقها شعبياً ورسمياً.

وتقول الحركة أن الكيفية لتفعيل العدالة الإنتقالية:
1-تكوين لجنة تحضيرية لإعداد مؤتمر وطني تُدعى له جهات مختلفة ذات الاختصاص والاهتمام- خصوصا ممثلو الضحايا الذين تم ذكرهم آنفا- وتنبثق عنه هيئة مصالحة وطنية تلتزم بالمواصفات والمواثيق العالمية وتكون تحت الرقابة الأهلية المحلية والدولية المستقلة.
2-إعطاء شرعية لهيئة المصالحة الوطنية من خلال اصدار مرسوم يعطيها الإستقلال الكافي والقدرة والصلاحيات اللازمة لتنفيذ برنامج عملها دون إعاقة.
3-اعداد ملف تسوية متكامل وبرنامج تنفيذي وزمني للعدالة الإنتقالية بحيث يعلن عنه باستخدام وسائل الإعلام والنشر المختلفة، على أن يلتزم باصدار تقارير دورية تعبر عن مدى إلتزام الهيئة بذلك البرنامج، والتقدم الملحوظ والعوائق العملية وكيفية التغلب عليها.
4-رصد ميزانية مجزية لتنفيذ برامج العدالة الإنتقالية من خلال إطار زمني محدد ومعلن.

وترى حق أن النجاح يتطلب
وجود الإرداة السياسية الجريئة الراغبة ووجود الرغبة والتقبل الشعبي و الشفافية والحيادية و إنشاء صندوق التأهيل

وتضع حركة حق ملامح برامج العدالة الإنتقالية:
1 الإقرار بحق الضحايا – على انواعهم- في السعي لنيل حقوقهم الإنسانية
2-الإعتراف بخطأ التعذيب وتعريض المواطنين لانواع التعذيب والمعاناة- المباشرة وغير المباشرة.
3-التعويضات المادية والمعنوية للضحايا وأسر الشهداء.
4-ترسيخ المصالحة ورد الاعتبار للضحايا

التتمة صفحة (3)

فاطمة ومحمود : ضحايا الأمويين الجدد

بقلم : ابو جعفر
".. فاطمة ذات السبع سنيين ما زالت تحلم برجوع أبيها
وستشارك في الاعتصام المقبل من دون
أن تعلم من الأطفال الآخرين سوف يجلس بجانبها "

لم يكن ذهن الطفلة فاطمة ذات السبع سنيين يدرك أو يتوقع أن قوات الشغب سوف تقوم بما قامت به يوم أمس، وأن تتعرض وهي في هذا السن المبكرة إلى التخويف والهرع واستنشاق الغازات السامة، أو أن تقرع أذنيها أصوات طلقات الرصاص . فاطمة الصغيرة كانت تتفرش الأرض المقابلة لمجمع الدانة التجاري وترفع صورة أبيها الذي لم تره منذ شهور مطالبة بإطلاق سراحه ومن معه . كانت تحلم هي وأمها و ذويها أن يكون إطلاق سراح أبيها بقرار من المحكمة يوم أن حُوكم، ولكن قاضي المحكمة لم يلتزم بقانون المحكمة، ورضي أن ينطق بحكم سياسي على أبيها ومن معه من المعتقلين في قضية اعتصام المطار في إعادة واضحة لمسرحيات محاكمات قانون أمن الدولة السئية .

من خلف فاطمة كان هناك طفل آخر هو محمود الذي لم يتجاوز عمره الأربع سنين، لقد ظل طوال الوقت يتأمل في ورقة كان يحملها مكتوب فيها " نحن شعب لا يترك ابناءه الأحرار في السجون " ربما كان يفكر في وقت يكون فيه أحد الأبناء الأحرار في السجون، وربما كان يأمل أن تتحقق رغبته وأن يخرج أخاه المعتقل بقرار عادل ومنصف من المحكمة .

فاطمة ومحمود في البداية والنهاية ضحايا هجمة الأمويين الجدد في عصر الديمقراطية المقلوبة . الأمويين الجدد هم مجموعات متعددة تضم رجال المهمات القذرة والبوّالين وجوقة الطبّالين، إضافة إلى أناس أعمى الحقد بصرهم وبصيرتهم ، في بلد يفتقر إلى الديمقراطية وأبسط وسائل التعبير عن الرأي لا تنشر الصحف إلا ما يصلها من وزارة الداخلية وإذا ما رأت إحدى الصحف الخروج عن المألوف فلن تخرج عن تبسيط الحادثة واختزالها إلى قضية أقرب ما تكون واقعة شجار كالتي تحدث في الأحياء الشعبية حيث سرعان ما تنتهي من تحديد الضحية من الجلاد !

في عرف هؤلاء ليس المطلوب من الصحافة أن تكون حكما، أو أن تتنصر إلى جهة الضحايا فهذا خرق لأعراف الصحافة، ومهنية الصحفي العريق، لكنهم لا يستحون من يكونوا أبواقا للجلادين .

اليوم وبعد أن هاجمت قوات الشغب الاعتصام السلمي، وأوقدت بطلقات مسدساتها الخوف والجزع في أوساط المشاركين في الاعتصام و غير المشاركين لم يلتفت أحد إلى خطورة قرار الضابط المسؤول عن الموقع بتفريق التجمع غير القانوني حسب تصريح وزارة الداخلية، كما لم يتلفت أحد من المروجين للفتنة إلى شكاوي المواطنين لوزير الداخلية الذي حضر إلى موقع الحدث حيث " أكد عدد من المواطنين أنهم لم يكونوا ضمن المتظاهرين إلا أن قوات الأمن اعتدت عليهم، وأبلغ آخرون الوزير بأن قوات الأمن استخدمت القوة المفرطة مع المتظاهرين، ما أدى إلى إصابة عدد منهم "

كان بإمكان قوات مكافحة الشغب أن لا تصعد مآل الاعتصام السلمي الذي أقامته لجنة الدفاع عن معتقلين حادثة المطار لو أنها ظلت بيعدة عن الموقع واكتفت بالمراقبة ولم تقم بالاعتداء واستخدام القوة المفرطة مع المتظاهرين ، وكان الاعتصام سينتهي بتفريق أهالي المعتقلين لأنفسهم . ولكن جرت العادة من هذا الضابط المسؤول أن لا يفوت تجمعا سلميا إلا واستخدم معه أقصى درجات العنف والاستخدام المفرط للقوة من دون سابق إنذار كما حدث في آخر مسيرة سلمية انطلقت في المنامة بتاريخ 5- 1-2006 فرغم اشعار إدراة أمن المنطقة بخروج المسيرة وتحديد خط سيرها والموافقة عليها من قبل عيسى المسلم، قام هذا الضابط المسؤول بالهجوم الباغت على المتظاهرين من بوابة قلعة الداخلية وأشعل المنطقة برمتها دمارا وخوفا وإرهابا ، ولم يحاسبه أحد وظل الأمر في ضم الكتمان .

هذا الهجوم السافر وغير المبرر على تجمعات لمعتصمين عزل يضمون فيما بينهم نساءا وأطفالا وعجزة، يكون مبررا وخارج إطار المسائلة، ولا يثير حفيظة الأمويين الجدد من كتاب الصحف والأعمدة . لم يطالب أحد منهم بتشيكل لجنة محايدة للنظر في شكاوي المواطنين ، ولم يدن أحد منهم العنف غير المبرر لفض اعتصام سلمي .

وقت الغروب كانت فاطمة تصرخ وتبكي، فمحمود الذي كان يجلس خلفها اختفى هو الآخر وسط عويل النساء وأنيين المصابين المهشمة أجسادهم ، لكن فاطمة ذات السبع سنيين ما زالت تحلم برجوع أبيها وستشارك في الاعتصام المقبل من دون أن تعلم من الأطفال الآخرين سوف يجلس بجانبها .

تتمة رؤية حركة حق - تتمة صفحة (2)

والشهداء كونهم شهداء الوطن (تفعيل مقترح إطلاق أسمائهم على بعض المرافق العامة والشوارع، أو تكوين صرح رمزي للشهيد).
5-توفير مراكز وبرامج التأهيل الجسدي والنفسي.
6-إزالة العوائق القانونية والقضائية المانعة من محاكمة المتهمين في جرائم التعذيب وتداعياته.
7-محاكمة من ثبت تورطه في التعذيب وإزهاق أرواح الشهداء.
8- الحماية القانونية المانعة من ملاحقة الضحايا بعد تقديم شهاداتهم.

الفرق المطلوبة لعمل هيئة الإنصاف والمصالحة: وحتى يتم تفعيل برامج العدالة الإنتقالية، ترى "حق" ضرورة وجود الفرق التالية، مع أهمية تمكينها من أداء مهامها التي يمكن توصيفها عبر لوائح تنظيمية تتماشى مع المواثيق ومتطلبات العدالة الإنتقالية وكذلك تجارب الدولة التي مرت بنفس التجربة.

1- فريق التحريات والوثائق: يقوم بالبحث في شئون الضحايا والشهداء وجمع المعلومات والوثائق والإفادات ذات الصلة بالانتهاكات بمختلف أصنافها.
2- فريق تقييم الضرر وجبره: ويختص بالجانب التحكيمي والتعويض عن الأضرار المادية و المعنوية للضحايا وذوي الحقوق ممن تعرضوا للاعتقال التعسفي والتعذيب والحرمان، والعمل على جبر الأضرار التي لحقت بهم وبذويهم.
3- فريق البحوث والدراسات:إعداد الأبحاث والدراسات اللازمة من جمع وتحليل المعطيات والمعلومات.
4- السكرتارية والمتابعة:يختص بمتابعة تنفيذ برامج عمل كل فريق على حدة وتوفير الأيدي التخصصية والمساعدة حسب متطلبات واحتياجات كل فريق.

ما هو الدور الذي يمكن ان تلعبه حركة "حق"؟

إضافة للمشاركة في وضع التصورات المبدئية والصياغات النهائية لمشروع العدالة الانتقالية، بإمكان حركة "حق" المشاركة في فرق التحكيم والمراقبة لهيئة الإنصاف والمصالحة والتأكد من التزامها ببرنامج العدالة الانتقالية والتحقق من استيفاء متطلباتها بما يضمن العدالة والإنصاف وضمان حقوق الضحايا والشهداء. إنه ليشرف "حق" أن تساهم في المطالبة بحقوق الضحايا بأصنافهم، وتضمن أن ينتصف أولئك ممن تسبب في معاناتهم التي لابد ان ترفع ويتحقق جبر الضرر- مادياً ومعنوياً، ليتم توفير الأرضية المانعة من تكرار الإنتهاكات في المستقبل، وصيانة حقوق الإنسان، وضمان احترام مواطني البحرين وانسانيتهم وعدم مصادرتها من قبل أي كان وبأي داع.

معاً لتحقيق العدالة الإنتقالية في البحرين، وما ضاع حق وراءه مطالب،،،

الجـريمة الكـبرى

عبدالجليل السنكيس
البحرين: 22 مارس 2006م

كتب - مهند سليمان-الأيام-18 مارس 2006م:
علمت الأيام ان تقرير الشركة الأمريكية الأولي التي تعد المخطط الهيكلي الاستراتيجي للمملكة «سكدمور وينغز أند ميريل »توقعت انتهاء الأزمة الإسكانية في عام 2030 إذا ما تم توفير 720 ألف وحدة سكنية بمعدل 6600 وحدة سكنية سنويا.
وقالت مصادر مطلعة ان التقرير الأولي للوضع الإسكاني في المملكة كشف ان عدد السكان في 2030 سيصل إلى مليون ومائة ألف....1
http://img52.imageshack.us/img52/125...006p1110hz.jpg
وأنا أتصفح جريدة الأيام ليوم السبت بتاريخ 18 مارس لأرى دلالات أكثر وأكثر على توجه السلطة بقيادة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، كما يفهم من رد الحكومة على توصيات لجنة التجنيس بمجلس شورى النواب2 ، لتحويل البحرين في نهاية المطاف الى بلد مخلخل السكان، مكون من جنسيات مختلفة، فيه توجه بغيض لمحو غلبة شعب البحرين الحقيقي. هذا الإستقراء الأخير من دراسة تقوم بها شركة أمريكية "الحل الأزمة السكانية" في البحرين.
الحل لم يشير، بطبيعة الحال، الى أصل الأزمة السكانية الناتجة من:
1) سرقة الأراضي العامة والإستحواذ غير الشرعي على جزر البحرين
2) استيراد عشرات الآلاف من المرتزقة، توظيفهم ومنحهم السكن بعد الجنسية.
3) استشراء الفساد المالي والإداري بشكل مهندس ومتغلغل من أعلى لأسفل السلطة.

ويكمن الحل، كما يكشف التقرير المبدئي أعلاه لدراسة باهظة الثمن من أموال الشعب (2.2 مليون دينار بحريني)، في بناء وحدات سكنية، ليس في:
1) الأراضي المسروقة بعد استعادتها للملكية العامة، وما أكثرها،
2) ولا في الجزر المنهوبة بعد أن تعود لملكية الشعب، وما أكبرها،
3) ولا في استعادة بيوت الإسكان التي تم وهبها لمن تم بحرنتهم؛ الذين تم استيرادهم بقصد التغيير الديموغرافي، وهي ليست قليلة، 4) ولا في البناء في الأراضي المتوفرة جنوب البحرين وغربها وشرقها.

وإنما الحل في- حسب التقرير3 :
1) استغلال الأراضي الداخلية للعاصمة والقرى (وستوفر 19 ألف وحدة سكنية)
2) المدينة الشمالية التي ستساهم في حل الأزمة عند بناء 14.4 ألف وحدة سكنية
3) الجزر الجديدة التي يعتزم القطاع الخاص بناءها أو الحكومة
4) إنشاء مدينة إسكانية جديدة غرب جسر الشيخ خليفة الجديد ومنطقة عراد، ودفن مساحات كبيرة تكفي لإنشاء 14 ألف وحدة
5) بناء 9.1 ألف وحدة سكنية لمناطق البديع وكرانة وبوقوة
6) بناء 7.6 ألف وحدة في مناطق بندر السيف
7) 800 وحدة سكنية في المنطقة المجاورة لنادي الرفاع للغولف.

يبلغ عدد الوحدات السكنية المقترحة- حسب أعلاه- حوالي 65 ألف وحدة، مما يعني أن الجزر الجديدة التي يعتزم القطاع الخاص والحكومة ستتكفل بالفارق في عدد الوحدات المقترحة من قبل القائمين على الدارسة، وهو 270 ألف وحدة، حتى العام 2030، وهي تمثل مساحة كبيرة، كما يمكن تصوره. ولكن هذا ليس بيت القصيد، مع أن هناك أمور غير واضحة. فالحديث من جانب قيام الحكومة، والقطاع الخاص، ببناء وحدات سكنية. والذي يقرأ التقرير المشار إليه، يفهم بانها لحل أزمة السكن للمواطن. والأرقام تخلط بين ما هو في مناطق محسوبة للمواطن إفتراضاً، كالمدينة الشمالية، وعراد، والبديع، وكرانة، وبوقوة، في حين أن رقم عدد السكان المتوقع (مليون ومائة في 2030م) لا يميز بين عدد المواطنين من غيرهم، بحيث يطرح حلولا للرقم كله، وليس للمواطنين. مما يؤكد الأخبار التي تؤكد مواصلة السلطة في التوطين واستيراد المجنسين، والتحكم في نسبة عدد المحسوبين على المواطنين من غيرهم.

من جانب آخر، لماذا التركيز على المناطق الشمالية والقرى (عدد الوحدات المخطط لها: 19+14.4+9.1 +7.6= 50.1 ألف وحدة)؟ وهل يظن أهل القرى الشمالية، والتي ظلت ولا زالت المهملة والغائبة عن الخطط العمرانية ورفع مستوى الخدمات والبنية التحتية، أنهم سوف ينالهم سهم من هذه الوحدات؟ أم ان السلطة تصرف ملايين الدنانير (التي تذهب لجيوب المتنفذين من جراء الدفن، والبيع والإستثمار) من أجل أن يستقر المواطن ويزيد من نسله ويعيش بالهناء والرفاه؟
نعم هناك خطة استراتيجية، ولكنها خطيرة جداً، ولا تهدف لرفاه الشعب، بل تدميره. فالمراحل الأولى للإستيراد البحرينيين والمجنسين، تقضي بأن يسكنوا في كانتونات ومستوطنات، كسافرة ووادي السيل-بالقرب من المستشفى العسكري، وحالة أم البيض جنوب سترة، ثم تلاها مناطق ذات كثافة سكانية قليلة من أبناء الشعب من السنة، كالبديع، والجسرة والزلاق وعسكر، ثم الرفاع الشرقي والبسيتين، بعد ذلك بين المواطنين، ولكن في مجمعات بكثافة من أبناء السنة أيضاً، كمدينة حمد والحد وقلالي والمحرق. والخطة التالية هو توطينهم بالقرب، إن لم يكن بين أبناء الشعب الشيعة، وهذا ما يفسر التركيز القادم على بناء وحدات في المناطق الشمالي والقرى، كما سبق.

إن سجل السلطة في السنوات الماضية يقول بعدم وجود خطة لتحسين أوضاع القرى بشكل يعود إيجابا على أهاليها، بل الثابت هو العكس ولست هنا في مجال الشواهد، فلدي ولدى المواطنين الكثير الكثير. إذن، الدفن، والبيع والبناء، هو لشعب مستورد من أصقاع الأرض، من المرتزقة – بكل ما للكلمة من معنى.
بعض الأرقام التي لن تغير من الحقيقة شيء، وإنما تظهر قباحة المخطط:
إذا كان سكان البحرين هذا العام حوالي 710 ألف 4 (مواطنين وغيرهم) على أن يكون مليون ومائة في العام 2030م أي بفارق 390 ألف، تكون الزيادة السنوية، على اعتبار انها زيادة منتظمة على فترة 25 سنة تقريبا (2005-2030) تكون الزيادة السنوية 15ألف و 600 نسمة. فكيف تكون هذه الزيادة ومن أين تأتي؟
فبحسب اللقاء الذي تم مع الدكتور حسين المهدي في مجلة عمان إكونيمك رفيو (Oman Economic Review)بخصوص سوق العمل في البحرين5 ، ذكر بانه من احصائيات العام 1991م وحتى احصائيات العام 2004م، هناك زيادة في نسبة غير البحرينيين الى البحرينيين بفارق 10% (غير البحرينيين 47% ، البحرينيين 37%).

فإذا كان نصف سكان البحرين، يعيش تحت خط الحرمان الموجه، كما بينه تقرير الفقر الذي أعده مركز البحرين لحقوق الإنسان 6 ، وفي ظل شحة الأراضي وغلاءها الفاحش الذي تمنع نخبة الطبقة الوسطى المنتعشة من شراءها، ناهيك عن الطبقة الكبيرة المحرومة، وفي ظل الدخل المتدني، وغلاء المعيشة وقائمة طلبات الإسكان التي تتجاوز 40ألف طلب، تعود للعام 1992م، فلا يمكن بأي حال من الأحوال تصور أن البحرينيين في وضعهم الإقتصادي والإجتماعي الحالي يجدون الملائمة للزواج والإستقرار والإنتاج، بحيث يزيد عددهم للرقم المنشود. الأمر الآخر، وبحسب ما جاء في مقابلة د. المهدي أعلاه، كيف يزدادعدد غير البحريني، بينما يقل عدد البحرينيين، وهو أمر لا يمكن ان يتحقق إلا في ظل منهجية التفقير، وإضعاف الوضع الإقتصادي الذي يقلب المعادلة بين البحريني وغير البحريني.
من جانب آخر، هل يشك أحد في أن رفض السلطة لإعادة رسم الدوائر الإنتخابية، مبني على أساس ان التوزيع العادل للدوائر سوف يفضي الى بروز الرقم الحقيقي للمحسوبين على البحرينيين المطالبين بحقوق الشعب ومحاسبة السلطة على ما جنته من سرقة وتضييع لثروات البحرين؟ إذن فأفضل طريقة للتغلب على هذا الأمر- حسب وجهة نظر السلطة، هو الثبات على التوزيع الحالي للدوائر وممانعة أي طلب للتغيير، مع زيادة وتيرة مخطط التجنيس

التتمة صفحة (5)

تتمة الجريمة الكبري

والتوطين، إلى أن تنقلب المعادلة. وما تصريح المحامي عبدالله هاشم، في العام الماضي، بخصوص التعديل في الدوائر الإنتخابية، بحيث لا يكون هناك تغيير قبل العام 2010م، أي بعد خمس سنوات من الآن تقريبا، إلا تأكيد على وجود واستمرار هذا المخطط التخريبي. ولاأعتقد بأن ذلك التصريح كان للإستهلاك الإعلامي او السياسي، وإنما تعبير عن معلومات أكيدة بسير عملية استيراد البحرينيين، وانهم (العائلة والمستفيدين من وراء عملية الإستيراد-التغيير الديموغرافي) بذلك التاريخ (أي العام 2010م) سوف يطمئنون بان أي عملية تغيير للدوائر الإنتخابية، بأي صيغة كانت، سوف تضمن حصولهم على العدد المطلوب للموالاة الكافية لضمان سير عملية الحكم بنفس الصورة السابقة، بل أسوأ.

وما الأخبار المتواترة من الاستنفار المستمر (والأفور تايم overtime)لقسم الجوازات بوزارة الداخلية والديوان لتسريع إجراءات إصدار جوازات المجنسين، إلا تأكيد لهذا التوجه الذي تشاركه فيه إدارة الوزارة، كما تؤكد عليه هذه الوثيقة (انظر تعميم وكيل وزارة الداخلية لرؤساء الأقسام باستلام طلبات التجنيس من أفراد الوزارة غير البحرينيين).
http://img222.imageshack.us/img222/1343/1250hc.jpg
ومؤخراً، تم تقديم مشروع تعديل بعض أحكام قانون الجنسية البحرينية لعامة 1963 ليسمح لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي الحصول على الجنسية البحرينية بعد الإقامة في البحرين لمدة ثلاث سنوات بعدما يتقدم بطلب الحصول عليها، كما أعفى القانون الجديد المعدل من قبل وزارة الداخلية، الخليجيين من التنازل عن جنسيتهم الأصلية، فيما أبقى عليها بالنسبة للجنسيات الأجنبية 7، وهو مصدر آخر، يهدف الى تمويل مشروع التجنيس بالخيل والرجال!

الإستنتاج:

إن ما يجري على الأرض من تضييق على المواطن في الرزق بحيث يضطر للهجرة بحثاً عن الرزق (حسب جريدة الأيام، فإن هناك أكثر من 20 ألف بحريني يعمل في الكويت فقط، وأرقام مماثلة في دول مجلس التعاون 8)، والتبني والتشجيع الرسمي للتوطين (كما يوضحه تعميم وكيل وزراة الداخلية)، وفتح الباب على مصراعيه لتسهيل تجنيس وبحرنة الخليجيين، والأخبار المتواترة عن استنفار قوى جهاز الهجرة والجوازات بالتعاون مع الديوان، وأخيراً ملامح مشروع يدعي مناهضة الأزمة السكانية، وهو مشروع فساد مركب وتمويه. يستنزف خيرات وموارد البحرين من جهة، ويمهد الأرضية لمشروع التخريب الخبيث الذي يقوده بخطى حثيثة ومتسارعة الديوان ويهدف لأن لا يكون فيه للبحرينيين الأصليين وأبناءهم (هؤلاء من هم أو أصولهم موجودون قبل حل المجلس الوطني وغياب السلطة التشريعية في أغسطس من العام 1975م) موطئ قدم او تاريخ يرتبطون به. ولا أرى مصيبة أكبر من هذه.

فلا الأزمة الدستورية وتغييب التشريع، ولا أزمة الفقر والسكن، ولا الإستحواذ على السواحل، بأكثر خطورة من هذا الملف. فكل تلك الملفات يمكن استدراكها وتصحيحها، بصورة أو أخرى. أما تغيير التركيبة وخلخلتها، بل تشويهها، لتصبح واقعاً يصعب، إن لم نقل يستحيل تغييره بعد تسرطنه. وعليه، على جميع القوى الخيرة في هذا البلد- سنته وشيعته- أن يهبوا لإستنقاذ البحرين وتاريخها من عملية المسخ، والتشويه التي يسعى هذا المشروع التدميري لإحداثها. وإنه أمرٌ لو تعلمون عظيم.

لابد أن يكون تركيز المعارضة في الفترة القادمة على هذه الجريمة، والتعالي عن المشاريع الجانبية التي أثبتت الأيام بانها لا تغني ولا تسمن من جوع، ولا ترجع حقاً أو تذهب باطلاً. لقد دعونا سابقاً لتكوين هيئة وطنية لمناهضة التغيير الديموغرافي في البحرين، وها نحن نعيد نطلق هذه الدعوة مرة أخرى، عسى أن ترى النور، ويتم مواجهة الجريمة الكبري في هذا البلد العزيز.
اللهم إني بلغت، اللهم فاشهد على ما يصنع الحاكم بهذا البلد وأهله وتاريخه، وإنا لمحتسبون إليك، ولاحول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. أشهد ان لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمد (ص) عبده ورسوله، وإليه أنيب.

الحواشي:

[1] http://www.alayam.com/ArticleDetail....ticleId=199987
[2]الحكومة تبلغ مجلس النواب مجموعة من القرارات الهامة: قانون متطور للجنسية، جريدة أخبار الخليج – 18 مارس 2005م
[3] المصدر السابق
[4] http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2005/61686.htm
[5] 'Reforms aimed at correcting market anomalies'
http://www.oeronline.com/php/2006_march/cover1.php
[6]تقرير "الفقر والحقوق الاقتصادية في البحرين: أزمات متفاقمة تهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي"، مركز البحرين لحقوق الانسان، سبتمبر 2004
[7] http://www.alwatannews.net/default.a...rticle&id=1108تعديل «الجنسية » يجيز للخليجيين التجنس بعد 3 سنوات، [الأولى - 07/03/2006]
[8]الصفحة الأولى جريدة "الأيام" بتاريخ 30 أبريل 2004م http://www.alayam.com/ArticleDetail....ticleId=145109

قبيلة آل خليفة والتطبيع مع الكيان الصهيوني

قدمت اللجنة اليهودية الامريكية (1) دعوة لسفير آل خليفة في واشنطن لإلقاء محاضرة عن المشروع التخريبي في البحرين ، وسبل التعاون مع الكيان الصهيوني ، عقدت الندوة في فندق Colony Hotel Palm Beach في تاريخ 26 ابريل 2006 .

وترى اللجنة اليهودية أن أساس إختيار السفراء يأتي على أساس وجود الجالية اليهودية في تلك البلد أو العلاقة القوية مع الكيان الصهيوني . وتعتبر البحرين الدولة العربية الثانية بعد قطر المشاركة في فعالية اللجنة اليهودية .

ويرى الرئيس التنفيذي (2) للجنة اليهودية David A. Harris في تقريره السنوي أن الكيان الصهيوني أبقى العلاقات الدبلوماسية مع موريتانيا والاتصال مع المغرب وتونس وقطر وعمان والبحرين والامارات العربية المتحدة .

تأتي هذه المشاركة البحرينية مع اللوبي والتجمعات اليهودية في أمريكا ضمن سلسلة (3 ،4) من إجتماعات ولقاءات بدأ مع المشروع التخريبي ، وقد ألغت الحكومة مكتب المقاطعة للبضائع الاسرائيلية ضمن شروط إتفاقية التجارة الحرة مع أمريكا .

المصادر :-

1. http://www.bocaratonnews.com/index.php?src=news&prid=15048&category=Local%20News
2. http://www.ajc.org/site/apps/nl/content3.asp?c=ijITI2PHKoG&b=845459&ct=1746263
3. http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_627000/627234.stm
4. http://www.ajc.org/site/apps/nl/content2.asp?c=ijITI2PHKoG&b=849241&ct=867971

الشيخ حمد آل خليفة مع شمعون بيريز سنة 2001

رسالة الى الرازحين وراء القضبان

أيها الرازحون في سجون الأعداء، قروا عينا، وطيبوا نفسا، واعلموا ان الله ناصركم ومعينكم على القوم الظالمين. القابعون في قصورهم يظنون انهم يملكون الأرض ومن عليها، فهم فرعونيون بطبعهم، يظنون انهم يقررون موت الناس وحياتهم، ولكن الله لهم بالمرصاد، كما كان لغيرهم ممن سبقهم من أسلافهم الذين خطوا لهم درب الظلم والاستبداد والعناد والقتل والتعذيب والفساد "ذرية بعضها من بعض والله عليم بالظالمين". لقد أصبح السجن عادة لأهل البحرين منذ ان وطأت أقدام "الفاتحين" أرضهم فدنسوها وخربوا معالمها، واستضعفوا أهلها، وأذاقوهم العذاب. وصدق الله سبحانه وتعالى الذي يقول على لسان بلقيس: "ان الملوك اذا دخلوا قرية افسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة، وكذلك يفعلون". ما زال أحفاذ الغزاة المعتدين يمارسون الظلم والجور ويعيون في أرضنا فسادا، فانا لله وانا اليه راجعون، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم.

لم يكن أمامكم، وأنتم أبناء هذه الارض المعذبة الا ان تعبروا عن غضبكم بأساليبكم السلمية المتحضرة، ولكن أنى يستطيع الظالمون السماح لكلمة الحق ان تقال، فقد جبلوا على الظلم والعدوان والقتل، فراحوا ينكلون بالاحرار، ويسجنون الابرياء، يساومونهم على كرامتهم وحريتهم، ففتحوا زنزانات التعذيب مجددا بعد ان ظن البعض انهم قد استفاقوا من غيرهم وأنابوا الى ربهم، فهل يعتدل ذيل الكلب؟ خمسة اعوام من الكذب والدجل والتضليل والزيف انتهت الى الوضع الذي يعيشه شعبنا من محنة وبلاء في ظل الظلم الخليفي المستفحل الذي لا يعرف الحدود. لقد ساوموا الشعب على حريته فأبى التخلي عنها، وكنتم طلائعه المباركة، خرجتم لاعلان الظلامة واسماع العالم صوت الحق والعدل، فكان نصيبكم الارتهان في سجون الظالمين. انهم يعلمون انكم الاحرار وانهم هم عبيد الدنيا، وانكم الغالبون طال الزمن ام قصر. قبضات ايديكم التي ارتفعت في الهواء هزت كيانهم الهش الذي بني على جماجم الشهداء واجساد الابرياء، فهو آيل الى السقوط بعون الله، وبصبركم وثباتكم وعمق ايمانكم بربكم ودينكم ووطنكم وحقوقهم وحريتكم. أنتم اليوم عنوان الحرية وانتم ترزحون في زنزانات تعذيبهم، وان نفثات صدوركم لتلاحقهم، وتحرمهم النوم الهادىء، وان دعوات امهاتكم لا يحجبها عن الله شيء، وسوف تصيبهم بعذاب عاجل انشاء الله. فما دمتم صامدين وراء القضبان، فان دعاءكم سيكون السلاح الأمضى لكسر كبريائهم، وان قيودكم هي مفاتيح النصل المؤزر بعون الله:

سلام على مثقل بالحديد ويشمخ كالقائد الظافر
كأن القيود على معصميه مفاتيح مستقبل زاهر

اليوم يساوم أحفاد "الفاتحين" هذا الشعب ليس على حريته التي سلبوه اياها، او حقوقه الدستورية والانسانية التي حرموه منها، بل على دينه وقيمه، فطرحوا مشروع قانون الاحوال الشخصية، ليس بهدف اصلاح القضاء وضمان حقوق الناس، بل لمساومة من بقي رافضا لمسايرتهم، على موقفه تجاه انتخاباتهم الصورية القادمة. فقد جاء اصرارهم على طرح هذه القضية بعد ان اكدت احدى صحفهم (الوطن) في استطلاع لها ان نسبة المواطنين الذين قرروا مقاطعة انتخابات مجالس الشيخ حمد، تبلغ 62 بالمائة. فجن جنون العائلة الخليفية الجائرة، وطرحت القضية لمساومة العلماء والاحرار على مواقفهم، فاما المشاركة في المشروع التخريبي او فرض القوانين التي تعارضونها برغمكم. الرسالة واضحة وهي المساومة على الموقف ازاء المشروع التخريبي بعد ان وعي ابناء البحرين ضرورة مقاطعته بشكل شامل، وعدم القبول بمسايرة الظلم لان ذلك مخالف لاحكام الدين، واسس العقيدة الاسلامية التي تدعو المؤمنين الى مواجهة الظلم وعدم مسايرته (انظر الملحقات). فبعد ان ايقنت العائلة الخليفية الجائرة بفشل مشروعها، بدأت تنتقم من الصامدين والاحرار، وعادت الى اساليبها في التنكيل والتعذيب، معتمدة على الجهاز القمعي الذي أنشأه الضابط البريطاني السيء الصيت، ايان هندرسون، والذي ورثه عناصر التعذيب الذين ازدادوا وحشية وشراسة في الشهور الاخيرة. ولكن الله لهم ولأسيادهم بالمرصاد. وما دامت صيحة "هيهات منا الذلة" تنطلق من افواه الابطال في كل مناسبة، وما داموا يتعبدون بمقارعة الظلم والظالمين، فلن يضيع الله عملهم، بل ستكون لهم الغلبة بعون الله على القوم الظالمين الذين سفكوا الدماء واستحلوا اموال العباد، وصادروا حقوقهم واراضيهم وانسانيتهم، واليوم يسعون للقضاء على هويتهم وتاريخهم وثقافتهم بلا هوادة او تردد.

يا من ضحيتم بحريتكم من اجل حرية شعبكم وامتكم، ورضيتم بالقيود والاغلال وراء القضبان، وتلذذتم بالعبادة في تلك الزنزانات الضيقة بعيدا عن اجواء الفساد الخليفي، لقد اصبحتم عنوانا لمجد هذا الشعب ورفعته وعزته، فتواصلت الاعتصامات والتظاهرات باسمكم بدون توقف، وتمكن اخوتكم الابطال من رد الصاع صاعين في وجوه الظالمين، عبيد الدنيا واتباع الشياطين، ومحترفي النهب والتنكيل. ان العالم ينحني اجلالا واكبارا لكم ولصمودكم وشموخكم ورفضكم الانحناء لما يريدون، وكل منكم يقول بلسان بليغ واضح بلا لبس او ريب: "رب السجن أحب الي مما يدعونني اليه". فطوبى لكم في الصابرين والصامدين والشامخين، ومرحى لاخوانكم الذين ساروا على دربكم وهتفوا باسمائكم، ورفعوا شعاراتكم، برغم كيد الكائدين وظلم الظالمين وقمع المعذبين. انكم جميعا تعبدون بتضحياتكم درب الحرية، وتصنعون المجد لهذه البلاد التي يسعى حكامها للقضاء على مجدها وتاريخها وتراثها ودينها وقيمها. انكم انتم رموز الحرية ودعاة الاصلاح، واعداؤكم هم الظالمون والمستبدون والمتطرفون. طوبى للقلوب الواعية التي تستجيب لنداءات الضمير التي تنطلق من وراء القضبان، فهي نداءات تشق عنان السماء حتى تصل الى الملكوت الاعلى الذي لا تخفى عنه خافية في الارض ولا في السماء ولا يرد دعوات المظلومين، ولا يهمل الظالمين، وان أمهلهم رويدا حتى ينزل عليهم العذاب الأليم. لقد قررتم الوقوف مع الحق بوجه الباطل، وأصبحتم حسينيين بارواحكم ومشاعركم، تواجهون اليزيديين الذين لا يؤمنون الا بالقتل والتنكيل والتعذيب والسبي والاذلال، ولكن هيهات منكم الذلة، يأبى الله لكم ذلك، ورسوله والمؤمنون. "انهم لهم المنصورون، وان جندنا لهم الغالبون". كان الله في عونكم ونصركم على اعدائكم، اعداء الشعب والحرية والانسانية، فهو نعم المولى ونعم النصير.

ملحق:

جاء في معتبرة ابن أبي يعفور عن أبي عبدالله (ع) قال: "إذ دخل عليه رجل فقال: جعلت فداك إنّه ربما أصاب الرجل منا الضيق أو الشدة، فيدعى إلى البناء يبنيه أو النهر يكريه أو المسناة يصلحها فما تقول في ذلك؟ قال: ما أحب انّي عقدت لهم عقدة أو وكيت لهم وكاءاً وأن لي ما بين لابيتها ولا مدة بقلم، إن اعوان الظلمة يوم القيمة في سرادق من نار حتى يحكم الله بين العباد".

وفي معتبرة السكوني عن جعفر بن محمد بن آبائه، قال: "قال رسول الله (ص): إذا كان يوم القيمته فنادى مناد أين أعوان الظلمة، ومن لاق لهم دواتاً، أو ربط كيساً، أو مد لهم مدة قلم؟ فاحشروهم معهم".

[المكاسب: معونة الظالمين على ظلمهم حرام]

عن يونس بن يعقوب، قال: »قال لي أبو عبدالله (ع) لا تعنهم على بناء مسجد«

ومنها قول ابي عبد الله (ع) في رواية الكاهلي: "من سوداسمه في ديوان ولد سابع (أي ولد العباس) حشره الله يوم القيامة خنزيرا". [بحار الأنوار ج 98]

الرواية الاخيرة: يروي الكشي في حديث الإمام موسى الكاظم(ع) مع صفوان الجمّال - أحد أصحابه - حيث قال له - وكان يكري جماله لهارون الرشيد - "يا صفوان، كل شيء منك حسن جميل ما خلا شيئاً واحداً، قلت: جعلت فداك، أيّ شيء؟ قال (ع): إكراؤك جمالك من هذا الرجل - يعني هارون الرشيد - قلت: والله ما أكريته أشراً ولا بطراً ولا للصيد ولا للهو، ولكنني أكريته لهذا الطريق - يعني طريق مكة - ولا أتولاه، ولكن أبعث إليه غلماني، فقال لي: يا صفوان، أيقع كراؤك عليهم. قلت: نعم، جعلت فداك، فقال لي: أتحب بقاءهم حتى يخرج كراك؟ قلت: نعم، قلت: فمن أحب بقاءهم فهو منهم، ومن كان منهم ورد النار.

فقال صفوان: فذهبت وبعت جمالي عن آخرها، فبلغ ذلك إلى هارون، فدعاني وقال: يا صفوان بلغني أنك بعت جمالك؟ قلت: نعم، قال: لمَ؟ قلت: أنا شيخ كبير وإن الغلمان لا يفون بالأعمال، فقال: هيهات هيهات، إني لأعلم من أشار عليك بهذا، أشارك موسى بن جعفر، فقلت: مالي ولموسى بن جعفر، فقال: دع عنك هذا، فوالله لولا حسن صحبتك لقتلتك".

قوّة الموقف قبل قوّة المادة.. الحركة المطلبية الجديدة إنقاذ سياسي وثقافي وتاريخي

الراصد لحركة الإعلام الحكومي يُدرك أن ثمة موجّهات عدائية لازالت قائمة ضد الشعب ورموزه. لقد تبيّن أن قوّة الموقف لا تأتي فقط من التحشيد الجماهيري، وضخامة الحضور والإمداد المادي. إن إيماناً بقضيةٍ ما والدفاع المخلص من أجلها كفيل بمنح الموقف قوّة لا يُستهان. ولعل كثافة الهجوم والتخرّص ضد حركة "حق" وقياداتها من أكبر الشواهد التي تحتاج إلى وقفة متأنية من الجميع. فقد ظنّ الجهاز الإعلام الخليفي أنه يستطيع أن يقمع أصوات الحق من خلال القمع والإخراس والحصار الإعلامي، ولجأ في البداية إلى التعتيم على الواقع الجديد الذي أسّس له الوعي المتقدّم الذي ظهر به رموز وقيادات الشعب في وقتٍ شهدت فيه الحالة السياسية ركوداً وتراجعاً كاد أن يُحدث أزمة ثقة في كل الاتجاهات. في هذا الظرف برز خطاب سماحة الشيخ محمد سند، وأخذ خطاب العلماء بؤرة فاحصة في رفض مشروعية دستور 2002 والتأسيس النظري للمطالبة بدستور جديد يتناسب مع إمكانات الشعب وطموحاته. وفي هذا السياق أيضا جاءت ولادة حركة "حق" لتكون افتتاحاً رسمياً لمرحلة التصحيح السياسي وإعادة البوصلة إلى اتجاهها المأمول. وعلى الرغم من الخلفية القمعية الشرسة التي تزامنت مع هذه الولادات، وأسلوب الإرهاب الفاضح الذي مارسته السلطات الخليفية تجاه اللجان الشعبية ونشطاء حقوق الإنسان، إلا أن شيئاً من ذلك لم يثن عزيمة أبناء البحرين الشرفاء. وفي البدء، ظنّ الإعلام الخليفي ورموز الصحافة الصفراء؛ بأن تجاهل هذه الولادات والتعتيم عليها وزيادة جرعات التشويش والتشويه من شأنه أن يردعها ويقوّض من قوّتها واستعداء الناس لها. غير أن النتائج كانت على غير متوقع حسابات موظفي العائلة الخليفية. فقوّة الحركة الجديدة بدا أنها تأخذ معادلة مختلفة عن السّابق، وهي قوّة تأخذ نسقها الخاص مع كلّ اعتداء واعتقال وجريمة خليفية، والأدهش من ذلك أن الحركة الجديدة أخذت تسلك مساراتٍ أكثر حنكة وتقدّمية مما كان يروّج له أعداؤها والمتربّصون بها بالشر والخديعة، وليس مشروع العريضة الموجّهة إلى الأمم المتحدة إلا علامة بينة لذلك. ويمكن وضع العلامات التالية للتدليل على هذا المشهد:

- أشاعت الحركة الجديدة التي مثّلها النشطاء الحقوقيون والعلماء المجاهدون واللجان الأهلية وحركة حق جوّا تحصينياً ضد الأجواء الآخذة بالاتساع في الأيام الماضية. لقد كرّس النظام الخليفي جهدا واسعاً من أجل ترسيخ ثقافة القبول بالأمر الواقع، واللجم النفسي ضد الأعمال الاحتجاجية الواسعة، وزرع بذور التهاون في الثوابت المبدئية فيما يتعلق بالموقف من الظلم والظالمين والخلفيات الدينية التي تؤسّس لذلك. هذه الأجواء انعكست سلباً على الواقع الديني الذي شهد إرباكاً خطيرا بفعل الخلل السياسي وتشوّه البنى الثقافية والدينية للمواقف السياسية العامة ولمفردات الخطاب السياسي. جاء الحراك المطلبي الجديد ليُنقذ الانهيار الضمني الذي يعتور المشهد السياسي والثقافي في البلاد، ويُعيد الانتباه أيضاً إلى خطورة الاستمرار في هذا الطريق الذي توطّد له السلطات وتخلق شخوصه من هنا وهناك.

كرّس النظام الخليفي جهدا واسعاً من أجل ترسيخ ثقافة القبول بالأمر الواقع، واللجم النفسي ضد الأعمال الاحتجاجية الواسعة، وزرع بذور التهاون في الثوابت المبدئية فيما يتعلق بالموقف من الظلم والظالمين والخلفيات الدينية التي تؤسّس لذلك

- بلغ الإفساد الخليفي مستوى بالغ الخطورة في السنتين الأخيرتين. وصل الأمر إلى انتهاك الحرمات وإيقاع الأذى الجسدي والإرهاب المنظم أمام مرأى الناس. ومع ذلك لم يواجَه هذا الأمر بما يتناسب مع حجم الجرائم. بل على العكس تماما، ظل منهج المسايرة، كما يُعبّر الأستاذ عبد الوهاب حسين، هو السائد في الفعل السياسي رغم كل التراجعات المزرية التي حصلت. وقد استفاد النظام من ذلك في سياسته الخاصة بتلميع صورته خارج البلاد، لاسيما وأن هناك مصالح متبادلة بين النظام وبعض مواقع القوّة السياسية والاقتصادية في العالم. لقد مرّت ملفات الانتهاك والإرهاب الخليفي وكأن شيئاً لم يكن، في حين أن أقل من ذلك كان يعني الكثير في سنوات الانتفاضة المباركة. وبفضل سياسة التخدير والابتزاز والتهديد بالقمع الشامل؛ جرى خلق عُرف جديد قائم على الامتصاص الكلي للانتهاكات، وعدم المضي قدماً في وسائل الرفض والاحتجاج، والاكتفاء ببيانات التنديد والاستنكار المصحوبة بمطالبات خجولة تُعمّي على الجاني الحقيقي وتساوي بين الجلاد والضحية. استمرار هذا الواقع يمكن أن يؤدي إلى مخاطر جمّة على التاريخ النضالي لشعب البحرين، ويسدّ الأبواب مستقبلاً في وجه أي إصلاح حقيقي ممكن. في هذا المنعطف، جاء الحراك المطلبي الجديد ليفتح ثغرة كبيرة في الجدار الوهمي. وسوف يعي الجميع الفوائد التاريخية لهذا الأمر عندما تتزايد الهجمة الخليفية وتصل الأمور إلى ذروة المفاصلة.

- التحدي المطلبي المصحوب بحكمةٍ في الممارسة وبُعدِ نظر في التخطيط الاستراتيجي؛ كان هو الأقدر على انتزاع حقّ الوجود بعيد أن راهن القائمون على الإعلام المهجّن على أن الإهمال والتشويه قادر على تذويب الحركة المطلبية بأشكالها وتنوّعاتها المختلفة. لم تستجدِ الحركة المطلبية أية جهة حكومية وإعلامية، وكان خيارها هو الاستمرار في الفعل المدني، والتركيز على خطاب المطالبة بالحقوق، وتحاشي الانجرار المطلق إلى مطبات الفتنة الأمنية والداخلية. ونتيجة لتراكم هذا النهج، انكسر الحصار الإعلامي الداخلي، وباتت الحركة الجديدة واقعاً أساسياً لا يمكن إنكاره وإهماله. وإذا كان البعض يعتبر هذا الاختراق الإعلامي نتيجة لقوّة الموقف والواقع للحركة المطلبية؛ فإن ذلك أيضاً لا يعني حدوث انتقال إيجابي في آليات العمل الإعلامي الموجّه في الداخل، حيث يظلّ كل شيء محكوماً بالاستبداد والعقل القبائلي، ولا مجال هنالك لأي تطور متحضّر في سياق إذلالي كهذا.

هذه العلامات لابد من استذكارها كمقدمة للتأكيد على الصمود الأسطوري للمعتقلين السياسيين في سجون آل خليفة، والوقفة المبدئية لأهاليهم وللقوى الحية المختلفة. فوجود هؤلاء خلف القضبان، يعني أكذوبة كلّ ما يقال في السياسة المحلية، وهو يعني أنّ كل شيءٍ لا قيمة له أمام هذا المشهد التحولي. سيبدو خطاب الشيخ حمد الأخير باهتاً جداً وعديم الصدق والمصداقية عندما نفتح الأعين ونرى زنازين الخليفيين المملوءة بشبابنا الأحرار ونرى قواتهم القمعية

الأمل الذي يملأ شباب الوطن وأحراره هو التوكّل على الله تعالى، والاستناد على وعده الحقّ في نصرة المظلوم وخذلان الظالم

ومحاكمهم الجائرة تلاحق الأحرار. لن يحتاج المحلل السياسي لأي جهد لتفكيك هذا الخطاب وإظهار تناقضاته وما يضمره من تهديد وإصرار على نهج القمع والغدر بالعهود. فالحركة المطلبية أظهرت للجميع حقيقة ما يجري في البلاد، فلا معنى لكلمات المجاملة والإطراء مع شباب البحرين، وها هو مستقبلهم بات على كفّ عفريت، بسبب حكم الاستبداد الذي يصرّ عليه الشيخ حمد، وبسبب جرائم المال العام وتخريب التركيبة السكانية وتحويل البلاد إلى جزيرة لعولمة الصّفيح التي لا مكان فيها للفقراء وذوي الدخل المحدود. والأمل الذي يملأ شباب الوطن وأحراره هو التوكّل على الله تعالى، والاستناد على وعده الحقّ في نصرة المظلوم وخذلان الظالم، والمضي بدون كلل أو إحباط في توسيع أركان العمل المطلبي الشعبي وترسيخ ثقافة المقاومة السلمية التي لا تتحدث بأكثر من لغة، ولا تثق إلا بالله تعالى وصمود الناس وإيمانهم القوي بمواقفهم المطلبية الحقة.

المعارضة تشمر عن سواعدها التتمة من ص 1

الشخصية بمصالح الحكم. ولوحظ ان النظام يسعى لاشراك تلك العناصر في فساده، وذلك بزيادة عطاءاتهم، وتوريطهم في مستويات حياتية لم يعتادوها من قبل، فيصبح الرجوع عنها مسألة صعبة للغاية.

الحديث عن المعارضة او المسايرة لا يعني احداث مفاصلة بين ابناء الوطن الواحد، وتحويل القضية من نضال شعبي ضد نظام استبدادي مستبد الى نزاع داخلي، بل يهدف لطرح بعض الحقائق لمنع تداعي الصف الوطني ومنع تشطير الشعب وفق ما تريده العائلة الخليفية التي اتقنت سياسة التفتيت والتفريق والتمييز لمنع قيام موقف جماهيري متماسك ضد ظلمها وارهابها. فقد دفع مشروع الشيخ حمد التخريبي لحالة من التشطير المجتمعي لم تشهدها البلاد من قبل، فسهل قيام جمعيات على اسس مذهبية وعرقية وايديولوجية، بديلا للتجمعات الوطنية التي تعمل خارج الاطر الخليفية، على غرار لجنة العريضة الشعبية، في التسعينات، والهيئة التنفيذية العليا في الخمسينات. وكان واضحا ان قيام هذه الجمعيات المسلوبة الارادة انما يهدف للتفتيت والقضاء على الارادة القوية لشعب متماسك، والانشغال بانشطة هامشية تفيد النظام اكثر مما تضره. ويعتبر قيام حركة حق رفضا عمليا لتلك السياسات والاساليب، واستعادة لارادة الوحدة الوطنية والتماسك الشعبي والتمرد على سياسات التشطير، واستفاقة من اجواء الضعف والخنوع برفع سقف المطالب والتوجه الى العالم للتدخل لمنع هذه العائلة الجائرة من الاستمرار في جرائمها ضد ابناء البحرين.

لقد ادرك العالم حقيقة هوية النظام الخليفي على مستويات عديدة. فقد نشرت مقالات عديدة في الاسابيع الاخيرة تؤكد فشل مشروع الشيخ حمد. وذكر تقرير امريكي خاص ان الانتخابات التي تزمع العائلة الخليفية اجراءها في وقت لاحق من هذا العام سوف تكون مفصلية، فاذا استمرت مقاطعة تلك الانتخابات فسوف يسقط المشروع لان استمرار المقاطعة تعني مفاصلة كاملة مع طرح الشيخ حمد، وان ما قام به لم يكن بمستوى ما يريده اهل البحرين. ولذلك يؤكد المعارضون على تعميق الهوة مع العائلة الخليفية والابتعاد عن مشروعها السياسي الذي كان كارثة على البلاد تفوق كافة الكوارث التي حلت بها على مدى المائتي عاما الماضية. هذا على الصعيد السياسي. اما على المستوى الحقوقي فقد وضعت البحرين في اسفل قائمة دول العالم على صعيد حقوق الانسان، وذلك من قبل هيئة شكلتها الامم المتحدة لتقييم اوضاع حقوق الانسان في بلدان العالم، وذلك للتهيئة لانتخاب الدول الاعضاء بمجلس حقوق الانسان الجديد الذي استبدل مفوضية حقوق الانسان. وقد ذكرت صحيفة "جلف ديلي نيوز" البحرينية هذه الحقيقة في عددها يوم الخميس 27 ابريل. وكان العالم قد اعطى العائلة الخليفية اربعة اعوام متواصلة لاثبات مدى قدرتها على الاصلاح والتغيير السياسي، وعندما ادرك فشلها في ذلك بدأ باصدار التقارير السلبية ضدها. وقد شهد العام الماضي صدور اربعة تقارير دولية مهمة ضد العائلة الخليفية من قبل لجنة متابعة معاهدة منع التعذيب ولجنة مكافحة التمييز، والمجموعة الدولية للازمات ومنظمة هيومن رايتس ووج.

فبعد ان ادرك العالم فشل المشروع الخليفي، فقد اصبح حريا بابناء البحرين ان يؤكدوا هذا الفشل بالنأي بأنفسهم عن المشاريع السياسية للعائلة الخليفية، وقطع الطريق على محاولاتهم لسلب الارادة الشعبية، والتركيز على تنشيط فعاليات المقاومة المدنية غير الخاضعة للقوانين الخليفية الظالمة. اننا اليوم نقف بوجه نظام ظالم مستبد، يرفض الاعتراف بثنائية العمل السياسي، ويصر على التعامل مع شعب البحرين بعقلية الاحتلال الذي يطلق عليه "الفتح"، ويتحدى الارادة الدولية التي تطالب بقيام انظمة ديمقراطية تسمح بتداول السلطة وتغيير الحكومة، ويمارس الفساد المالي والاداري والسياسي على اوسع نطاق، ويصادر اموال الشعب واراضي البلاد وسواحلها بلا وازع من ضمير. لقد تطرفت هذه العائلة في ظلمها لشعب البحرين، فبعد ان صادرت حقوقه، تمارس الآن سياسات تهدف لمصادرة وجوده كهوية وتاريخ وثقافة. وان ما تقوم به اللجان الشعبية من مقاومة مدنية واصرار على تحدي الارادة الخليفية خطوة ضرورية على طريق انهاء عقلية الاحتلال والاستبداد، ومتوافقة مع روح العصر. ان نجاح شعب النيبال البطل في مقاومة الملك المستبد، يزيد شعبنا ايمانا بقدرته على التغيير بالطرق السلمية، معتمدا على قدراته، وعدالة قضيته، ومستعينا بعظمة الله الذي يقصم الجبارين بلا هوادة ويزيل الظالمين بلا تردد، والذي أكد في قرآنه الكريم ان "العاقبة للمتقين".

نشيدنا الوطني

بلد السلام
و إذا السواحل روضة
بلد المعزة و الكرامة
مغصوبة عاما فعام .
و المحبة و الوئام ...
و إذا الزرابي الفنادق
بلد يشيب به الرضيع
و النمارق خمرها المسكوب
و يرتضي الموت الزؤام ..
في لجج الظلام
بلد يذل به المواطن
بين الخمور المترعات كأنها
و الغريب مكلل بالاحترام .
مسك الختام ..
بلدي هنا
و الحور ترفل في ثياب
في القلب
العري
حيث النار تشعل و الضرام
في الأسواق و الساحات
بلد تداس به الكرامة
ما بين الأنام .
و العروبة
بلد الغرام
حيث نار الظلم في قعر
للمومسات الساقطات
الرغام
و للتهتك و الهيام..
بلد على شطآنه الزرقاء
بلد الحضارة و الدعارة
مشنقة الحمام ..
و التفسخ و الحرام ..
فالعز يخنق و السلام
بلد القوانين التي
و الحق يسلب و الذمام ..
لا ترتضي شرعا يقام ..
بلد الكرام
بلد الحطام
المنهكين بلا طعام
بلد الزنازن و السجون
و الحالمين بلا منام
و واقع بين الجنون
و المثقلين من الديون
و بين تطبيق النظام ..
و من مطاردة النظام ..
بلدي و إن جارت
و المتخمين من التوجع و
و إن غدرت
التحسر والسقام ..
و إن سفكت
و السابقين السابقين لكل
عليّ عزيزة
حرب وانقسام ..
و لروحها مني السلام ..
بلد السلام
سأظل أرويها
يا جنة نزلت من الفردوس
بدمع العين
في أعلى مقام .
بوح الشعر
فلتكشفوا عنها اللثام
جرح القلب
فإذا الخلود مضيّع
نزف الدم
و إذا النعيم مجنّس
.... وانقطع الكلام ..